

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم للهند
لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها نص البيان
الافتتاحي الذي ألقاه وزير الشؤون الخارجية للهند أمام المؤتمر الذي
عقد في نيودلهي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن تحديات الانتشار
النووي الآخذة في الظهور

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الافتتاحي الذي ألقاه وزير الشؤون الخارجية للهند، السيد ك. ناتوار
سينغ، في نيودلهي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ عن "الهند ومعاهدة الانتشار النووي"، أمام المؤتمر الذي عقد بشأن "تحديات
الانتشار النووي الآخذة في الظهور" الذي قام بتنظيمه معهد دراسات الدفاع والتحليل ومؤتمر بوغواش - الهند.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بالعمل على إصدار هذه الورقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح
وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء والمشاركين غير الأعضاء في المؤتمر.

(توقيع): جاينت براساد
سفير وممثل دائم للهند
لدى مؤتمر نزع السلاح

البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد ك. ناتوار سينغ، وزير الشؤون الخارجية للهند
عن "الهند ومعاهدة عدم الانتشار" أمام المؤتمر الذي عقد بشأن تحديات الانتشار
النووي الآخذة في الظهور الذي قام بتنظيمه معهد دراسات الدفاع والتحليل
ومؤتمر بوغواش - الهند

نيودلهي، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

إنه لمن دواعي سروري الكبير أن أفتتح الحلقة الدراسية بشأن "تحديات الانتشار النووي الآخذة في
الظهور" التي نظمها معهد دراسات الدفاع والتحليل بالاشتراك مع مؤتمر بوغواش - الهند. ومما يضيف شعوراً
بالإلحاح لإجراء هذه المناقشات حالات الانتشار المتصاعد التي ظهرت على الملأ خلال العامين الماضيين وزيادة
الإرهاب الدولي وانتشاره. فانهقاد هذا المؤتمر قبل بضعة أسابيع من المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم
الانتشار إنما يبرر اتخاذ هذه المبادرة في الوقت الملائم وارتباطها بدواعي القلق الرئيسية القائمة حالياً.

ومما يزيد من الضغوط التي يخضع لها نظام عدم الانتشار عدم التوصل إلى إحراز أي تقدم ذي شأن لترع
السلاح النووي وعدم منع الانتشار الخفي للأسلحة النووية من جانب الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار
وبعض الدول غير الأعضاء فيها. وقد تكبدت الهند تكاليف الخلل التي تعترى نظام عدم الانتشار والتي كان لها أثر
سليبي على أمننا بسبب تدفق أو انبعاث جزء كبير من الانتشار الخفي للأسلحة النووية من المنطقة المحاورة لنا،
وهو الانتشار الذي ينصب عليه الاهتمام الآن. وكان رد المجتمع الدولي على مر السنين، من وجهة نظرنا، غير
كاف في أفضل الأحوال أو مجيز في أسوأها، وهو ما قد أسفر عن ظهور الحالة غير المؤاتية القائمة حالياً. ولسوء
الحظ، نرى أن النهج المطبق حتى يومنا هذا ينطوي على نفس أوجه التضارب بتركيز الاهتمام بشكل انتقائي على
الجهات المتلقية للانتشار الخفي للأسلحة النووية وعدم إيلاء اهتمام كاف لمصادر الإمداد. ولا يضيف نهج متفاوت
كهذا مصداقية على عزم المجتمع الدولي التصدي لهذه القضية جدياً.

ومصلحة الهند في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل إنما هي مصلحة ثابتة لا لتحقيق أمنها فحسب، بل
ولتحقيق السلم والأمن في العالم أجمع. وقليل ما يُذكر الآن أن الهند كانت واحدة من الدول التي طرحت الاقتراح
بوضع صك دولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد أكدنا مع ذلك على أن هذا الصك يجب أن يشمل لا فحسب
التزاماً من جانب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية برفض حيازة أسلحة نووية، بل والتزاماً أيضاً من جانب الدول
الحائزة لأسلحة نووية بالكف عن مواصلة إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة والمضي قدماً لإزالة الأسلحة
النووية إزالة تامة في إطار زمني محدد. وللأسف، لم تتناول المعاهدة كما تم وضعها في نهاية الأمر سوى جزء من
التحدي الذي يمثله الانتشار النووي.

وخلال فترة ولاية رئيس وزراء الهند، السيد راجيف غاندي، اتخذت الهند مرة أخرى مبادرة رئيسية في
عام ١٩٨٨ بعرض خطة عمل لإزالة الأسلحة النووية إزالة نهائية وكاملة على نحو ملزم زمنياً. بيد أن الدول
الحائزة لترسانات الأسلحة النووية لم تحبذ هذا الاقتراح العملي وغير التمييزي.

ومع نهاية الحرب الباردة، وانتهاء المواجهة النووية بين القوتين العظميين، أتاحت مرة أخرى فرصة فريدة من نوعها للاتجاه نحو خفض الأسلحة النووية وإزالتها. على أن هذه الآمال قد خابت وبدلاً من اتخاذ خطوات تدرجية لترفع السلاح النووي، كان هناك تحرك عام لإعادة تأكيد أولوية الأسلحة النووية في حسابات أمن الدول، خاصة تلك التي لديها أكبر ترسانات الأسلحة النووية. وتم وضع مذاهب جديدة ومبررات لاستخدام الأسلحة النووية. ومن شأن موقف كهذا أن يغذي ويعزز الاعتقاد بأن الأسلحة النووية عملة قوة. وتثير هذه التطورات أيضاً سؤالاً هو: هل سنرى سباقاً جديداً للأسلحة النووية؟ ومع أن من السابق للأوان تسمية ذلك الآن بهذا الاسم، فإن هذا التطور ليس تطوراً إيجابياً للتوصل إلى نزع السلاح النووي ومن ثم تحقيق هدف عدم الانتشار.

ومع أن الهند ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، فقد كانت تصرفاتها متمشية على الدوام مع الأحكام الرئيسية المنصوص عليها في المعاهدة كما تنطبق على الدول الحائزة لأسلحة نووية. فالمادة ١ من معاهدة عدم الانتشار تلزم دولة حائزة لأسلحة نووية بعدم نقل أسلحة نووية إلى أي بلد آخر أو مساعدة أي بلد آخر في حيازتها. وسجل الهند في هذا الصدد خال من الأخطاء وهذه مسألة معلومة للكافة. وسجل عدد من الدول الحائزة لأسلحة نووية على عكس ذلك تماماً لكونها قد تعاونت بنشاط أو شاهدت بصمت استمرار الانتشار الخفي وغير القانوني للأسلحة النووية، بما في ذلك تصدير مكونات وتكنولوجيا الأسلحة النووية. وتقضي المادة الثالثة من أي طرف من أطراف المعاهدة بعدم تزويد أي بلد آخر بمواد نووية وما يتصل بها من أجهزة إلا بضمانات. وقد كانت سياسات الهند للتعاون الدولي في الميدان النووي مطابقة على الدوام لهذا المبدأ. وتلزم المادة السادسة أطراف المعاهدة بمواصلة المفاوضات للتوصل في نهاية الأمر إلى تحقيق نزع السلاح النووي العالمي. ولا تتعهد الهند ببدا المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة النووية فحسب، بل إنها أيضاً الدولة الوحيدة الحائزة لأسلحة نووية التي على استعداد لفعل ذلك.

والهند قوة نووية مسؤولة تمارس سياسة تتسم بأكبر قدر من الانضباط. وقد أعلننا عن اتباع سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية موفرين بذلك ضمانات أمن سلبية لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وأعلننا مراراً أننا لن نحفظ إلا بحد أدنى من أسلحة الردع الموثوق بها. وصرّحنا بأن دور الأسلحة النووية التي لدى الهند هو دور دفاعي تماماً. ولا يزال وقفنا الاختياري الأحادي الطرف للتجارب النووية قائماً.

أيها الأصدقاء، إن التصدي بفعالية لتحديات الانتشار الآخذة في الظهور يتطلب، من وجهة نظرنا، أن يقوم المجتمع الدولي باستعراض وإعادة تقييم الأطر الراهنة لكي تتكيف مع الحقائق السياسية الراهنة. وما ينبغي إدراكه هو أن التعامل مع الهياكل الحالية لعدم الانتشار بشكل إيديولوجي صارم، كما لو كانت مصبوبة في حجر، من شأنه أن يحقق نتائج محدودة. ولا بد من تغيير طريقة التفكير للتصدي لتحديات الانتشار النووي الآخذة في الظهور. وينبغي الاستعاضة عن النهج التي لم تفلح في ضبط الانتشار، ناهيك عن معاقبة المتهمين بالانتشار، بإطار جديد يكون، من جهة، فعالاً في كبح الانتشار ولا يمنع، في الوقت ذاته، التعاون المشروع في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من جانب الدول التي لا يرقى الشك إلى سجلاتها في مجال عدم الانتشار.

وكما قلت في البداية، فإن لدينا مصلحة مشتركة في منع الانتشار لأن أمننا قد تأثر به. ونحن لا زلنا على استعداد للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف بطريقة تتمشى ومتطلبات أمننا الوطني. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد، في رأينا، من اتخاذ عدة خطوات كجزء من كل مركب بدلا من اتخاذها على حدة لأن القضايا مترابطة.

ويجب أن تكون الخطوة الأولى هي إعادة تأكيد الدول الحائزة لأسلحة نووية التزامها بخفض ترساناتها النووية بشكل لا رجعة فيه وقابل للتحقق منه وتقليل دور الأسلحة النووية. ولا يجوز أن يكون ذلك مجرد بيان لغوي، بل يجب أن يكون مقترناً بإجراءات ملموسة. ويجب أن يتمثل هدفنا في وضع اتفاقية متعددة الأطراف للأسلحة النووية تكون قابلة للانطباق عالمياً على غرار تلك التي تم اعتمادها في حالة الأسلحة الكيميائية. ولا تزال الهند على استعداد للاشتراك في اتخاذ خطوات متفق عليها ولا رجعة فيها لتمهيد الطريق لوضع هذه الاتفاقية. وخلال الحرب الباردة، قيل إنه "لا سبيل إلى كسب حرب نووية وإنه لا ينبغي خوضها". وما تدعو الحاجة إليه الآن هو قيام جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بإعادة تأكيد هذا المنطق. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تقوم، جنباً إلى جنب إعادة التأكيد هذه، باتخاذ خطوات واضحة للحد من ظهور الأسلحة النووية في حساباتها الاستراتيجية. وبما أن الأسلحة النووية غير صالحة للاستعمال بالفعل، فينبغي توجيه الجهود لاتخاذ خطوات ترمي، في المقام الأول، إلى تقليل أهميتها في النهج الأمنية. وتؤمن الهند بهذا النهج وقد اتبعت من ثم سياسة "عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية". ويمكن أن يكون الاتفاق العالمي على عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية خطوة في هذا الاتجاه. وقيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بإبرام اتفاق لاستبعاد استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لها سيكون هو الآخر خطوة مهمة. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتخذ أيضاً خطوات عملية لتقليل حالة الإنذار وذلك باتخاذ إجراءات تزيل تدريجياً عنصر الإنذار من أسلحتها الاستراتيجية، بما يتمشى والدور الدفاعي لهذه الأسلحة. ومن شأن خطوات ملموسة كهذه أن تعيد تأكيد الالتزام الرسمي الذي اتخذته المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية، بترع السلاح النووي وإحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه.

وكان الاتجاه السائد حتى الآن هو العمل على أساس نهج حصري. وقد لمسنا أن هذا النهج لم يفلح لا في وقف ولا معاقبة المتهمين بالانتشار سواء كمصدر أو متلق له. بل إنه أدى، على عكس ذلك، إلى فرض ضغوط لا لزوم لها على أولئك الذين لديهم الحس بالمسؤولية والذين اتبعوا سياسات شفافة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يبعد العقلية القديمة وأن يعترف بسجل الدول، مثل الهند، التي أثبتت مرة تلو الأخرى أنها شريكة موثوقة في الجهد الذي يبذل عالمياً لتأمين عدم الانتشار.

وقد أنشأت الهند هياكل محلية شاملة وأعدت مجموعة كبيرة من القوى العاملة المؤهلة في القطاع النووي لتلبية احتياجاتها الناشئة في مجال الطاقة عن تطلعات مليار شخص إلى التنمية وتعزيز أمنها الوطني. ولم ينتهك برنامج الهند النووي في المجال المدني أو الاستراتيجي أي التزام من الالتزامات الدولية. وقد قمنا في الوقت ذاته باتخاذ تدابير صارمة للحفاظ عليها إدراكاً منا بالمسؤوليات التي تترتب على مثل هذه التكنولوجيات. ونحن ملتزمون بزيادة تعزيز إطارنا التنظيمي في هذا الصدد بما يتمشى والتحديات التقنية والأمنية المتغيرة. ولم تكن الهند ولن تكون قط مصدراً لانتشار الأسلحة النووية. وقد أعيد تكرار ذلك على أعلى المستويات السياسية وهو أداة ثقة في سياستنا الخارجية.

ويمثل الآن رفع مستوى معيشة الشعوب هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية في العالم. ومن المكونات الرئيسة لهذه العملية توافر مصدر طاقة رخيص ونظيف. وقد أولت الهند أهمية كبيرة للطاقة النووية في مزيج طاقتها لكونها دولة تعاني من عجز في مجال الطاقة. وسنواصل السير على طريق التنمية المحلية. ويمكن التعجيل بنمط هذه التنمية بزيادة التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن شأن تعاون كهذا أن يحقق لا فحسب مزيداً من الرخاء لعدد كبير من الأفراد، بل وأن يساعد أيضاً في الاستجابة للشواغل الناشئة عن انبعاثات غازات الدفيئة. وقلنا مراراً إن كل مشروع للتعاون في مجال القوة النووية سيكون مفتوحاً للضمانات الدولية. بيد أن هذا التعاون يظل اليوم رهينة نظم مقيدة للرفض.

ولذلك تدعو الحاجة الآن إلى الابتعاد عن اتباع نهج حصري وإلى إنشاء إطار أكثر شمولاً على أساس مبادئ العدالة. وينبغي لنا وضع إطار يؤمن بالفعل، من جهة، كبح الانتشار ومنعه، ولا يقيد، من جهة أخرى، التعاون بلا داع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع الدول التي عززت هدف عدم الانتشار بالإجراءات التي اتخذتها. وقد أشير في المناقشات الأخيرة إلى ضرورة تكييف الأطر الدولية مع سرعة تطور التكنولوجيا وإشاعتها. وأود كذلك أن أضيف هنا أن الأطر الدولية يجب أن تكون دينامية وأن تواكب الحقائق السياسية القائمة في يومنا هذا.

وطالما استرشدنا في أعمالنا بالمبدأ الداعي إلى ضرورة التمكن من الحفاظ على حرية الفكر والعمل لاتخاذ الخطوات الضرورية لأمننا الوطني والاستجابة للاهتمامات الدولية الناشئة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأنه يرتبط بالإرهاب. وتمشياً مع هذا الموقف الأساسي، فإننا لا نزال على استعداد للاشتراك والتعاون على أساس المساواة في جميع المشاورات المتعددة الأطراف لوضع هذا الإطار الفعال وتحقيق عدم انتشار ثابت وحقيقي ودائم لأسلحة الدمار الشامل. ويجب أن يبقى هدفنا في نهاية المطاف هو إزالة هذه الأسلحة إزالة تامة.

وأتمنى لكم النجاح في مداولاتكم وأتطلع إلى النتائج الأساسية التي ستتحقق.

— — — — —